

تعافي الاقتصادات في ظل تخفيف القيود المفروضة

أبرز النقاط:

- طرح بعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي فكرة التناقص التدريجي، بينما تمسك معظمهم بموقفهم.
- أنشطة أعمال قطاع التصنيع الأمريكي تواصل نموها بوتيرة قوية.
- ارتفاع المعدل السنوي للتضخم في المملكة المتحدة بأكثر من الضعف في أبريل ووصله إلى 1.5%.
- مؤشر مدير المشتريات المركب في المملكة المتحدة يصل إلى أعلى مستوياته منذ بدء تسجيل قراءة المؤشر في عام 1998.
- تزايد زخم منطقة اليورو وبداية تعافيتها من الجائحة وتداعيات إجراءات الإغلاق المطبقة لاحتوائها.

الولايات المتحدة الأمريكية

الفيدرالي الأمريكي يطرح فكرة تخفيف التدابير التيسيرية

رغم أن التوجه العام لمعظم مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أن الاقتصاد الأمريكي يبقى "بعيداً" عن الهدف المزدوج الذي يسعى للوصول إليه على صعيد معدلات التوظيف الكامل والحفاظ على مستويات التضخم، وأن الأمر ما يزال يتطلب تبني سياسة تيسيرية للغاية، أظهر محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لشهر أبريل، أن بعض المسؤولين بدوا مستعدين لبدء النظر في إدخال تغييرات على السياسة النقدية، على أساس التقدم السريع المستمر على صعيد التعافي من الجائحة. وقال محضر الاجتماع: "أشار عدد من المشاركين إلى أنه إذا واصل الاقتصاد تحقيق تقدم سريع نحو أهداف لجنة السياسة النقدية، فربما يكون من الملائم في مرحلة ما في الاجتماعات المقبلة البدء بمناقشة خطة لتعديل وتيرة مشتريات الأصول".

تم عقد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في أواخر أبريل الماضي قبل صدور تقرير الوظائف الضعيف نسبياً والبيانات التي كشفت عن قفزة هائلة في أسعار المستهلكين، مما أثار مخاوف بشأن عدم تناسق بيانات التوظيف مع ارتفاع معدلات التضخم، ما يساهم في تعقيد التوقعات بشأن مسار تعافي الولايات المتحدة من الجائحة. إلا أن نبرة معظم صناعات السياسات ظلت إيجابية تجاه النهج المتبع فيما يتعلق بمعدلات التضخم بحسب ما أشار المحضر. وذكر محضر الاجتماع أن "زيادة الطلب مع إعادة فتح الاقتصاد من شأنه أن يدفع تضخم أسعار المستهلكين لتخطى مستوى 2% إلى حد ما"، إلا أنه "بعد أن تتلاشى الآثار المؤقتة لتلك العوامل، يتوقع المشاركون تراجع معدلات التضخم". "وبالنظر إلى التوقعات المستقبلية، يتوقع المشاركون أن يظل التضخم ضمن مستويات تتسق مع تحقيق أهداف اللجنة مع مرور الوقت".

وأظهر الموقف العام للاقتصاد توجه صانعي السياسات إلى ضرورة رؤية المزيد من التقدم "الهائل" لتحقيق المستويات المستهدفة للتضخم بنسبة 2% في المتوسط بمرور الوقت والوصول إلى معدلات التوظيف الكامل قبل إبطاء عمليات شراء السندات بقيمة 120 مليار دولار شهرياً. وأظهر المحضر أن الاحتياطي الفيدرالي ملتزم بالتعامل بحذر شديد مع أي تغيير للسياسات المطبقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما واجه رئيس الاحتياطي الفيدرالي / جيروم باول سؤالاً حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد فكر في بدء محادثات جادة حول تخفيف وتيرة الدعم الاقتصادي، صرح باول في مؤتمر صحفي قائلاً: "لا، لم يكن الوقت بعد. لقد قلنا إننا سنلعب عندما يحين الوقت للحديث عن ذلك الأمر، وقلنا إننا سنعمل ذلك قبل اتخاذ أي قرار لتقليص مشترياتنا من الأصول، وسنلتزم بالقيام بذلك". وقد يعني ذلك أنه على الرغم من أن عدداً من صناعات السياسات قد بدوا منفتحين تجاه فكرة البدء في مناقشة تغيير المسار، إلا أن اللجنة بصفتها الرسمية لم تقرر بعد بدء تلك المحادثات.

ومن الواضح حتى الآن أن الاحتياطي الفيدرالي يخطط لإبطاء برنامج شراء السندات أولاً، مع ترك أسعار الفائدة عند مستوياتها شديدة الانخفاض حتى يتخطى معدل التضخم السنوي مستوى 2% ويعود سوق العمل إلى التوظيف الكامل.

"تسارع النمو بوتيرة مذهلة"

كشفت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مؤسسة "أي إنش أس ماركيت" ارتفاعاً قياسياً وصل إلى 68.1 نقطة في مايو مقابل 63.5 نقطة في أبريل. وأظهر التقرير مواصلة نمو أنشطة أعمال القطاع الصناعي في الولايات المتحدة بوتيرة قوية في ظل ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة إلى مستوى قياسي غير مسبوق مسجلاً 61.5 نقطة مقابل 60.5 في أبريل، هذا بالإضافة إلى تسجيل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات أيضاً مستوى قياسي جديد بلغ 70.1 نقطة، مقابل 64.7 نقطة في أبريل.

وفي سياق تعليقه على البيانات، أشار كريس ويليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال لدى "أي إنش إس ماركيت"، إلى أن "نمو الاقتصاد الأمريكي تسارع بوتيرة مذهلة في مايو، إذ ارتفع معدل نمو أنشطة الأعمال إلى مستويات قياسية أعلى بكثير من أية معدلات تم تسجيلها سابقاً في التاريخ الحديث في ظل استمرار إعادة فتح أنشطة الاقتصاد وتخفيف قيود احتواء الجائحة".

المملكة المتحدة: آمال كبيرة في التعافي

أظهرت البيانات الصادرة يوم الأربعاء أن المعدل السنوي للتضخم في المملكة المتحدة تضاعف في أبريل إلى 1.5%، مقارنة بمستويات شهر مارس البالغة 0.7% فيما يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ بداية الجائحة وهو ما يعزى إلى ارتفاع أسعار البنزين ووقود الغاز والكهرباء وهو ما جاء متوافقاً مع توقعات كلا من الاقتصاديين وبنك إنجلترا الذين يرون أن تلك التطورات على أنها خطوة على طريق تجاوز معدلات التضخم أكثر من مستوى 2% المستهدف بنهاية العام .

كما كشفت البيانات أن معدل التضخم ظل منخفضاً فقط كما شهدنا مؤخراً نظراً لخفض ضريبة القيمة المضافة على قطاع الضيافة إلى 5% فقط حتى نهاية سبتمبر المقبل. علماً بأنه لو ظلت الضرائب عند مستوياتها الطبيعية لكان معدل التضخم قد ارتفع إلى 3.2%، وهو أعلى مستوياته المسجلة منذ تسع سنوات.

ويرى معظم الاقتصاديين أن البيانات الاقتصادية للمملكة المتحدة لا تظهر مؤشرات على الارتفاع الشديد في الأسعار على عكس المعنويات السائدة في الولايات المتحدة عندما بلغ معدل التضخم الكلي 4.2% في أبريل. وارتفعت أسعار طلب الوجبات من المطاعم والإقامة في الفنادق وشراء الملابس بشكل حاد في أبريل، بعد إعادة فتح المتاجر غير الأساسية والسماح لأماكن الضيافة بخدمة العملاء في الهواء الطلق.

كما ارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني الفئات المتقلبة مثل أسعار الطاقة والمواد الغذائية، من 1.1% في مارس إلى 1.3% في أبريل.

وصرح أندرو بيلي محافظ بنك إنجلترا يوم الثلاثاء قبل صدور تلك البيانات إنه كان يراقب البيانات "بحرص شديد" بحثاً عن دليل على تجاوز المستوى المستهدف الذي وضعه البنك بوتيرة مستمرة وأكد أنه لن يتردد في اتخاذ خطوات لتثبيد السياسة النقدية إذا أصبحت المخاطر واضحة.

كما كشفت البيانات أيضاً أن نمو الأجور لدى أصحاب العمل في المملكة المتحدة قد ارتفع بشدة في أبريل وذلك نظراً لأن تخفيف قيود الإغلاق قد ساهم في تعزيز ثقة الأعمال تجاه آفاق النمو الاقتصادي. إلا أن تصريحات الاقتصاديين أشارت إلى أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الأدلة التي تشير إلى أن نمو الأجور سوف يتسارع إلى النقطة التي قد تدفع التضخم للاستمرار فوق مستوى 2% المستهدف.

من جهة أخرى، أظهر تقرير آخر منفصل صدر يوم الجمعة ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 62 نقطة في مايو مقابل 60.7 نقطة الشهر السابق، مسجلاً أعلى مستوى منذ بداية تسجيل بيانات المؤشر في يناير 1998. وشهدت الشركات أقوى وتيرة نمو حيث أظهرت البيانات الرسمية أقبال المتسوقين بأعداد كبيرة على المتاجر التي تم إعادة فتحها مؤخراً. كما ارتفع حجم مبيعات التجزئة في بريطانيا بنسبة 9.2% في أبريل مقارنة بأداء الشهر السابق، أي أكثر من ضعف معدلات النمو البالغة 4.5% وفقاً لتوقعات الاقتصاديين.

كما صرح كريس ويليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال لدى أي إنش إس ماركت "أن المملكة المتحدة تتمتع بطفرة نمو غير مسبوق مع إعادة فتح الاقتصاد". وأضاف أن "نمو الإنتاج ودفاتر الطلبات الذي شهدناه خلال شهر مايو والمستوى القياسي للتداول تجاه أنشطة الأعمال يتوافق مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشدة في الربع الثاني من العام الحالي".

انتعاش الأنشطة التجارية في منطقة اليورو

بدأت منطقة اليورو تشهد زخماً جيداً في مسار تعافيتها من الجائحة وتخفيف إجراءات الإغلاق الخاصة باحتوائها. وكشف التقرير الصادر يوم الجمعة الماضي عن أي إنش إس ماركت عن نمو أنشطة الأعمال بأسرع وتيرة تشهدها المنطقة منذ أكثر من ثلاث سنوات مما أدى إلى تعزيز دفاتر الطلبات وخلق فرص العمل، إلا أن ذلك أيضاً ساهم في خلق المزيد من القيود ورفع الأسعار على نطاق واسع.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 56.9 نقطة في مايو مقابل 53.8 نقطة في أبريل ليسجل بذلك أعلى قراءة يصلها منذ فبراير 2018، متجاوزاً توقعات الاقتصاديين البالغة 55.1 نقطة. وصرح كريس ويليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال لدى أي إنش إس ماركت أن "الطلب على السلع والخدمات يرتفع بأعلى معدل يشهده منذ 15 عاماً في كافة أنحاء منطقة اليورو في ظل مواصلة المنطقة إعادة فتح أنشطتها التجارية وتخفيف القيود المتعلقة باحتواء فيروس كوفيد-19".

وسلط المسح الضوء على عدة مؤشرات تدل أن انتعاش أنشطة الأعمال يخلق قيوداً على الطاقة الإنتاجية ويعطل سلاسل التوريد. وأعلنت الشركات الفرنسية إنها واجهت صعوبة في تعيين عدد كافٍ من الموظفين لتلبية الطلب، في حين أبلغت الشركات الألمانية عن "اختناقات شديدة في سلسلة التوريد" وأنها شهدت أسرع وتيرة نمو لأسعار المنتجات منذ بدء تسجيل تلك القراءة في عام 1997 وفقاً لتقرير أي إنش إس ماركت. وكان نمو الطلبات الجديدة هو الأعلى منذ عام 2006، في حين ارتفعت الطلبات المتركمة غير المكتملة بأسرع وتيرة منذ أن بدأ تسجيل تلك البيانات في عام 2002. وصرح ويليامسون: أن "عدم التوازن بين العرض والطلب أدى إلى زيادة الضغوط على الأسعار، وأن مدى استمرار تلك الضغوط التضخمية سيعتمد على سرعة تماشي العرض مع الطلب".

بدأ الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع على تراجع نظراً لحالة القلق التي انتابت الأسواق على خلفية مخاوف ارتفاع التضخم، ثم اكتسب بعض الزخم بعد صدور محضر اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، إلا أنه سرعان ما بدأ المستثمرون في إعادة التفكير في التلميحات التي تفيد بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيقصص شراء السندات في وقت ما. ومع بداية يوم الجمعة، ساهمت بيانات مؤشر مديري المشتريات القوية في تعزيز العملة الأمريكية. وأغلق مؤشر الدولار الأمريكي الأسبوع عند مستوى 90.017 مما أدى إلى تراجع كلا من اليورو / الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي من أعلى مستوياتهما البالغة 1.22 و 1.42.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30080.

أسعار العملات 23 مايو - 2021

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.2138	1.2244	1.2124	1.2179	1.2080	1.2375	1.2201
GBP	1.4088	1.4233	1.4075	1.4147	1.4050	1.4350	1.4150
JPY	109.27	109.49	108.56	108.94	106.95	109.90	108.86
CHF	0.9019	0.9047	0.8952	0.8976	0.8775	0.9080	0.8955

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com